«المصارف» يحتفل بالذكرى الـ 30 لتأسيسه

يحتفل اتحاد مصارف الكويت اليوم الاثنين بالذكرى الـ 30 لتأسيسه، وبهذه المناسبة صرح رئيس الاتحاد حمد المرزوق بأن اتحاد مصارف الكويت تأسس في الثاني عشر من ديسمبر 1981 تحت اسم (لجنة المصارف الكويتية) حينذاك حيث التقت ارادة ورغبة المصارف الكويتية لانشاء لجنة لدعم الروابط بين المصارف والتنسيق بين نشاطاتها وابراز كيانها في المحيطين العربي والدولي لخدمة مصالحها المشتركة والاهداف الوطنية وتطوير المهنة المصرفية، وفي 16 مايو 2001 جاء المنعطف التاريخي في اشهار اتحاد المصارف الكويتية ليواصل دعم مسيرة التعاون في العمل المشترك بين المصارف الكويتية.

حمد المرزوق

واضاف المرزوق انه في 27 نوفمبر 2007 قامت البنوك الاعضاء بتغيير الاسم من اتحاد المصارف الكويتية الى اتحاد مصارف الكويت وذلك بعد انضمام البنوك الاجنبية الى عضويته وفقا لنظامه الاساسي ليصبح عدد اعضاء الاتحاد اليوم 21 مصرفا.

واختتم المرزوق: ان اتحاد مصارف الكويت عماد اقتصادي واجتماعي، يسهم في ابراز فاعلية دور المصارف الحيوي للاقتصاد الكويتي، كما يعمل على وحدة الموقف، ووحدة الكلمة، ووحدة الفعل وسمات العمل وصفات الانجاز، كما ان لاتحاد مصارف الكويت دلالات على التعاون بين اعضائه بارادتهم الصلبة التي افاضت عطاء متدفقا للصناعة المصرفية الكويتية على مدى ثلاثين عاما وليس هناك شك في استمرارية هذا العطاء في ظل خبرة تم اكتسابها على مدار تاريخ هذا الاتحاد.

خبراء: إقبال على البنوك العربية بوصفها الأكثر أماناً قياساً بالأوروبية

سي ان ان: ارتفع أعداد المتعاملين مع البنوك ذات الأصول العربية مقارنة مع مثيلاتها من البنوك ذات الأصول الأجنبية وخصوصا ذات الأصول الأوروبية كخطوة متوقعة لتداعيات أزمة الديون السيادية التي تعصف بالأجواء الأوروبية وتزيد التساؤلات حول إمكانية إيجاد حلول فعلية وجذرية للمعضلة الأوروبية.

وقال الباحث في مركز الدراسات المالية العربية هيثم حسان انه لوحظ ومنذ بدايات أزمة البنوك في العام 2008 ارتفاع أعداد المتعاملين مع البنوك ذات الأصول العربية وبالأخص الخليجية منها مدفوعين بالاستقرار المالي الذي تتمتع به هذه الدول النفطية.

وأشار إلى أن الدراسات أثبتت أيضا إقبال إعداد كبيرة من الأجانب سواء المقيمين وغير المقيمين في الدول العربية إلى تحويل مدخراتهم إلى هذه البنوك تخوفا من موجة جديدة قد تضرب الدول الأخرى في الاتحاد الأوروبي وبالتالي خسارة مدخراتهم.

وقال الخبير الاقتصادي يوسف ضمرة إن الإقبال على البنوك العربية مبرر وخصوصا بعد أن نال بنك أبوظبي الوطني احد أعلى المراتب التصنيفية في ترتيب البنوك الأكثر أمانا في العالم الذي نشر على المواقع الرسمية لمنظمات مثل «ستاندر اند بورز» و«موديز» وغيرها من منظمات التصنيف الائتماني المعترف بها دوليا.

وأضاف ضمرة أن مشكلة الديون السيادية في منطقة اليورو وعدم تمكن الخبراء من إيجاد حل منطقي ومقنع لها أثار مخاوف المتعاملين على صعيد العرب المغتربين في تلك الدول وعلى صعيد غير العرب الذين قاموا بتحويل أرصدتهم ومدخراتهم من البنوك التي تعلوها علامات استفهام إلى البنوك العربية الأكثر أمانا واستقرار على حد تعبيره.

وأكد فراس عساف أحد العاملين في البنوك العربية الموجودة في العاصمة الإيطالية روما ارتفاع المتعاملين مع البنوك العربية وخصوصا من المواطنين الايطاليين على خلفية المخاوف من وقوع ايطاليا في أزمة الديون السيادية الأوروبية بعد اليونان.

يذكر أن البنوك العربية وخصوصا الخليجية نالت تصنيفات جيدة من قبل المنظمات الدولية، إذ نال بنك أبوظبي الوطني أعلى المراتب بحصوله على التصنيف الائتماني (A/+A–1) للأمدين القصير والطويل من «ستاندرد أند بورز»، و(P1/AA3) من «موديز» و(AA+/F1) من «فيتش». وقدر صندوق النقد الدولي خسائر البنوك التجارية الأوروبية من أزمة اليورو بنحو 200 مليار يورو منذ العام الماضي، إضافة إلى خسائر وموجوداتها بسبب مخاطر الائتمان المتعلقة بعمليات القروض الداخلية بين البنوك والتي قدرت بنحو 100 مليار يورو.

وحسب تقارير صندوق النقد فإن إجمالي الخسائر التي تكبدتها مصارف أوروبا وعلى رأسها مصارف منطقة اليورو من جراء أزمة الديون السيادية تقدر بنحو 300 مليار يورو (نحو 450 مليار دولار) في الشهور العشرين الماضية.

ترحيب بريطاني بكاميرون بعد رفضه معاهدة أوروبية لحل أزمة اليورو

لندن ـ أ.ف.ب: استقبل رئيس الوزراء البريطاني ديڤيد كاميرون استقبال الأبطال من جانب نواب حزبه غير انه واجه السبت أسئلة تتعلق برفضه معاهدة جديدة للاتحاد الأوروبي تهدف لحل الأزمة التي تجتازها بلدان منطقة اليورو.

وأجرى كاميرون مأدبة عشاء حضرها عدد من النواب المحافظين مساء الجمعة في منزله الريفي بعد عودته من قمة في بروكسل اتخذ فيها خطوة تاريخية بإجهاضه للمعاهدة، حسبما صرح مكتب رئاسة الوزراء لفرانس برس.

وجاء رفض كاميرون للمعاهدة المخطط لها ليفشل المسعى الذي مثلته للتعامل مع أزمة بلدان اليورو، غير ان بقية بلدان الاتحاد الأوروبي الستة والعشرين تبدو مصرة على الانضمام الى «معاهدة مالية جديدة» اقترحتها فرنسا وألمانيا للتعامل مع الأزمة، ما يترك بريطانيا خارج اللعبة.

ورفض وزير المالية البريطاني جورج اوزبورن ما قيل من ان بريطانيا ستفقد بعد استخدام كاميرون للڤيتو نفوذها داخل الاتحاد الأوروبي، حيث قال انه تعين على كاميرون حماية مصالح بريطانيا وخاصة صناعتها المالية.

وقال اوزبورن لراديو بي بي سي السبت «لقد حمينا الخدمات المالية البريطانية وشركات التصنيع، التي تحتاج لمواصلة بيع منتجاتها في أوروبا، بمواجهة تطوير الاندماج في منطقة اليورو بما يترك تداعيات تؤثر على البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والتي لا تنضوي ضمن منطقة اليورو». وأضاف «ليس القصد من ذلك ترك حركة التعامل في سيتي اوف لندن (بؤرة التعاملات المالية البريطانية) خارج النطاق التنظيمي، بل المقصود هو الأخذ بالتنظيمات المناسبة بالنسبة لبؤرة مالية ضخمة للغاية تتجاوز بكثير اي مركز مالي في فرنسا او ألمانيا او أي بلد آخر في الاتحاد الأوروبي».

وقالت رئاسة الوزراء البريطانية ان نوابا محافظين عقدوا «اجتماعا سبق التحضير له» في وقت متأخر الجمعة في المقر الريفي لرئيس الوزراء غربي لندن، دون تقديم مزيد من التفاصيل.

وقالت التقارير الإعلامية ان نحو 30 نائبا شربوا نخب نجاح كاميرون خلال المأدبة.

ميزانية السعودية في 2012 ستكون الأضخم في تاريخ البلاد

تعمل وزارة المالية السعودية حاليا على وضع اللمسات الأخيرة لبنود الميزانية العامة للمملكة تمهيدا لطرح تفاصيلها الكاملة على طاولة مجلس الوزراء الذي سيعلن بعد ذلك النتائج النهائية لميزانية العام الحالي، والميزانية التقديرية لأعمال العام المقبل.

وذكرت صحيفة عكاظ السعودية، دون ذكر مصدر المعلومات، أن المؤشرات والمعطيات الاقتصادية المتوافرة حاليا تشير إلى أن الميزانية التقديرية للعام المقبل 2012 ستكون الأضخم قياسا بالميزانيات التقديرية السابقة منذ تأسيس البلاد وحتى آخر ميزانية تقديرية معلنة.

وبحسب هذه المؤشرات، سيذهب النصيب الأكبر من ميزانية 2012 التقديرية إلى الانفاق الاستثماري، الذي قد يستحوذ على نسبة تتراوح بين 37٪ و47٪، قياسا بالمبلغ الإجمالي للنفقات التي ينتظر أن تتجاوز حاجز الـ 650 مليار ريال.

ويرجح أن تكون ميزانية 2012 ستكون على الأرجح ميزانية استثمار بالدرجة الأولى، تنحاز لصالح بناء الإنسان السعودي، وتحمل أولوية لتوفير فرص متجددة للأجيال المقبلة.

وفي السياق ذاته، ستكون الإيرادات المتوقعة قريبة من حجم الإنفاق المتوقع، ما يعني إمكانية صدور ميزانية أقرب إلى التماس عند نقطة يمكن أن يطلق عليها «لا فائض ولا عجز في 2012».

وقدر اقتصاديون أن تكون ميزانية 2011 من أضخم الميزانيات التي تشهدها المملكة، نتيجة لعدة أسباب أبرزها ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية مقارنة بما هو معتمد في الميزانية، مشيرين إلى أنه من المتوقع أن ينعكس انخفاض الدين العام إيجابيا على الاقتصاد السعودي.

ومن المتوقع زيادة الإنفاق الحكومي المقدر بـ 580 مليار ريال في ميزانية 2011 ليتجاوز حاجز الـ 900 مليار ريال نتيجة للانفاق الكبير على المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية التي تحتاجها مدن وقرى المملكة، إضافة إلى تنفيذ سلسلة المراسيم الملكية التي صدرت خلال الربع الأول من عام 2011، والتي وجهت لقطاع الإسكان والتوظيف والضمان الاجتماعي وزيادة الرواتب الحكومية ودعم منشآت الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم.

ويتوقع أن ينحصر التضخم في نطاق 5٪ خلال عام 2011 نتيجة انخفاض نسبة التضخم المستورد وارتفاع سعر الدولار مقابل العملات الأجنبية، بينما يشكل عامل الإيجارات المساهم الرئيسي للتضخم.

«الوطني»: ارتفاع الطلب من الدول النامية على الصناعات الأميركية كفيل بحماية واشنطن من خطر أزمة الديون الأوروبية

فوضى تعم أسواق العملات الأجنبية

قال بنك الكويت الوطني في نشرته الاقتصادية الأسبوعية إن الدولار الأميركي تمتع بأداء متباين مقابل سائر العملات الرئيسية الأخرى مع حلول نهاية الاسبوع، خاصة وأن المستثمرين كانوا في انتظار نتائج قرار البنك المركزي الأوروبي المتعلق بمعدل الفائدة، كما أن الأنظار كانت متوجهة نحو مؤتمر القمة الاقتصادي الأوروبي.

وأشار «الوطني» إلى أنه في هذه الاثناء، افتتح اليورو الاسبوع عند 1,3422 دولار ثم تعرض لكم هائل من الضغوطات بسبب قيام وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف بالتحذير من أنها ستقوم بخفض التصنيف الائتماني لـ 15 دولة أوروبية، وهو الامر الذي دفع باليورو إلى التراجع ليصل إلى 1,3331 دولار، إلا أنه سرعان ما تمكن من النهوض مجددا ليتراوح ما بين 1,3350 وبين 1,3440 دولار مع حلول يوم الخميس، علما بأن اليورو قد نهض من جديد بعد أن أعلن البنك المركزي الأوروبي أنه سيقوم بخفض معدلات الفائدة الأساسية، ليتراجع مرة أخرى بعد اعلان البنك عن وجود بعض التوقعات التي تطال برنامج شراء الاصول.

اما الجنيه الاسترليني، فقد حقق أداء متباينا له، إذ تراجع إلى 1,5559 دولار خلال بداية الاسبوع والذي ترافق مع تراجع مفاجئ في أسعار المساكن، ثم تمكن الجنيه لاحقا من استعادة موقعه ليصل إلى 1,5770 دولار بعد أن وصل الناتج المحلي الاجمالي في البلاد إلى مستويات فاقت التوقعات، إلا أنه سرعان ما تراجع من جديد بعد أن أبقى بنك إنجلترا على برنامج شراء الأصول وعلى معدلات الفائدة بالحال اللذين هما عليه.

أما الين الياباني فقد تراوح ما بين 77,62 ين/ دولار و77,83 ين/ دولار ليتراجع بعدها إلى 77,13 ين/ دولار بعد صدور قرار البنك المركزي الاوروبي، وليقفل الاسبوع عند نفس المستوى، وفي المقابل، شهد الدولار الاسترالي ارتفاعا مقابل الدولار الأميركي مع نهاية الاسبوع ليصل إلى أعلى مستوى عند 1,0378 دولار، ليتراجع بعدها إلى 1,0048 دولار ثم ليقفل الاسبوع عند 1,0213 دولار.

وقد شهد قطاع الخدمات بعض التحسن خلال شهر نوفمبر مع أنه أتى دون التوقعات، أما طلبات الشراء من المصانع فقد تراجعت بشكل ملحوظ وهو الامر الذي يدل على الصعوبات التي يواجهها قطاع التصنيع في البلاد.

وفي المقابل، تراجعت طلبات الشراء من المصانع للشهر الثاني على التوالي مثيرة بذلك العديد من المخاوف حيال القطاع الصناعي والذي لطالما قدم الدعم لعملية التعافي الاقتصادي، فقد تراجعت هذه الطلبات بنسبة بلغت 0,4٪ وذلك بعد تراجع بلغ 0,1٪ خلال شهر سبتمبر.

وتراجع عدد الأميركيين المطالبين بتعويضات البطالة خلال الاسبوع الماضي، والذي يعتبر اشارة إلى أن سوق العمل قد بدأ باستعادة زخمه السابق، فقد تراجع عدد المتقدمين للحصول على تعويضات البطالة بـ 23,000 مطالبة ليصل العدد الاجمالي إلى 381,000 مطالبة وهو الحد الأدنى لها منذ شهر فبراير، وذلك مقارنة مع التوقعات الاقتصادية التي قضت بحصول تراجع إلى 395,000 مطالبة، هذا وتجدر الاشارة إلى أن العدد الاجمالي للمستفيدين من هذه التعويضات قد تراجع أيضا.

كما تضاءل العجز في الميزان التجاري الأميركي خلال شهر اكتوبر بنسبة 1,6٪ ليصبح 43,5 مليار دولار، وهو الحد الأدنى له منذ بداية العام الحالي، كما أن المستوردات من البضائع الرأسمالية والمنتجات الاستهلاكية قد شهدت ارتفاعا لا بأس به وهو الأمر الذي يدل على أن حجم الانفاق لدى المواطن الأميركي يساهم في عملية التعافي الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى، ارتفعت صادرات البلاد إلى الصين وأميركا الوسطى والجنوبية لتصل إلى معدلات قياسية، الأمر الذي يدل على أن حجم الطلب القادم من الدول النامية سيكون كفيلا بحماية الولايات المتحدة الأميركية من خطر أزمة الديون الأوروبية.

وشهد مؤشر ثقة المستهلك الأميركي ارتفاعا فاق التوقعات خلال شهر ديسمبر ليصل إلى أعلى مستوى له منذ 6 أشهر.

اتفق القادة الأوروبيون على النظر في امكانية إقراض صندوق النقد الدولي مبلغ 200 مليار يورو وذلك ضمن أطر مواجهة أزمة الديون الأوروبية، حيث أشاد محافظ البنك المركزي الأوروبي بالاتفاقية الموضوعة والتي اتفق فيها القادة الأوروبيون على وضع «اتفاقية نقدية» تحول دون تراكم المزيد من الديون في المستقبل، كما سرعت العمل بالمباشرة بإنشاء صندوق إنقاذ بقيمة 500 مليار يورو، بالإضافة إلى إلغاء مسألة التشارك في الخسائر لحاملي السندات الحكومية.

وفشلت جميع المساعي للحصول على موافقة بالإجماع من الأعضاء الـ 27 في الاتحاد الأوروبي على ذلك بالرغم من رغبة ألمانيا بتحقيقه، وذلك بسبب قيام المملكة المتحدة باستخدام حق الڤيتو وبسبب الطلب من 3 دول أخرى العودة إلى برلمانها الخاص.

وفي جميع الأحوال، فقد تمت الموافقة على وضع اتفاقية جديدة من قبل 17 دولة من الاتحاد الأوروبي المستخدمة لليورو، بالإضافة إلى 6 دول أخرى والتي تطمح للانضمام إلى حلف اليورو في المستقبل.

«كافيو»: أزمة اليورو مازالت مسيطرة

قال التقرير الأسبوعي لشركة كافيو للوساطة المالية ان اليورو سيطر على تداولات العملات والسلع في الأسبوع الماضي نتيجة لاستمرار أزمة الديون الأوروبية.

فقد شهد اليورو تذبذبا مقابل الدولار بشكل كبير ما بين صعود ونزول خلال الأسبوع الماضي متأثرا بعدم وضوح الرؤية حيال مصير العملة الأوروبية والتي قال عنها الرئيس الفرنسي ساركوزي بأنها تمر بأكبر مرحلة تهديد منذ نشأتها.

وأشار التقرير الى انه بالرغم من اتفاق قادة أوروبا على ضوابط أكثر تشددا على ميزانيات دول منطقة اليورو، فإن ذلك لم يخفف من خوف المستثمرين من أوضاع أوروبا، وبأنه لن يكون هناك حل سريع لأزمة الديون الحالية الا أن الضوابط المتشددة التي أقرت لن تحل المشكلة الحالية ولم تجب عن السؤال الجوهري وهو: كيف ستستطيع الدول الأوروبية المثقلة بالديون سداد التزاماتها الكبيرة مع مرورها بمرحلة نمو بطيء جدا؟

هل أنهى اتفاق بروكسل أزمة أوروبا؟

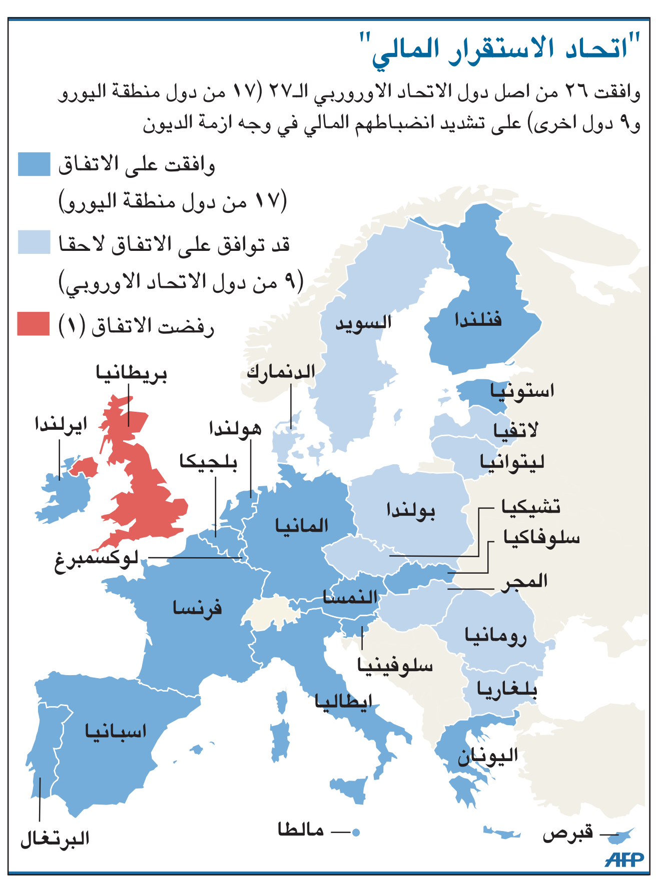

لندن ـ سي ان ان: توصل الزعماء الأوروبيون في بروكسل، إلى اتفاق جديد يهدف إلى إنهاء شهور من عدم اليقين بشأن مستقبل اليورو، وحل أزمة الديون المتصاعدة التي دفعت عدة اقتصادات إلى حافة الانهيار.

ما الذي تم الاتفاق عليه بالضبط؟

● يبرز «الاتفاق المالي» الخطوط العريضة لتكامل أوثق بين الميزانيات الوطنية لـ 17 دولة في منطقة اليورو، وسيتم فرض إطار قانوني جديد وتدقيق مالي أكبر لتجنب تكرار الممارسات المالية المريبة التي تسببت في الأزمة، والاتفاق أيضا يعزز الآليات التي تضمن الاستقرار على المدى القصير لاقتصادات اليورو.

النقاط الرئيسية للاتفاق هي:

● الإطار القانوني الذي وقعت عليه الدول الأوروبية يعطي السيطرة المركزية الأوروبية المزيد من التحكم بالقرارات الاقتصادية السيادية لكل دولة.

● وبموجب الاتفاق الجديد، يجب أن تقدم لدول منطقة اليورو ميزانيات «متوازنة»، ومصممة لضمان عدم تكرار ما حدث في الإسراف في الإنفاق والضرائب التي تركت اليونان في حاجة إلى الإنقاذ، وتهدد كل الدول الاوروبية بلا استثناء، مع وجوب الإبلاغ عن خطط الديون الوطنية مقدما.

● سيتم على مراحل وحتى منتصف عام 2013، السيطرة على مؤسسة الاستقرار المالي الأوروبية، وهي شبكة الأمان المالي التي أنشأتها أوروبا العام الماضي بقصد مكافحة الأزمة.

● تم تفعيل صندوق إنقاذ منطقة اليورو في عام 2012، وسيتم تشغيله جنبا إلى جنب مع الصندوق الحالي لمدة عام تقريبا.

● منطقة اليورو وغيرها من دول الاتحاد الأوروبي تعمل على خطط لقرض يصل إلى 200 مليار يورو لدعم صناديق الطوارئ التابعة لصندوق النقد الدولي، وسوف يتخذ القرار في غضون 10 أيام.

● سيتم تغيير قواعد التصويت في آلية الاستقرار الأوروبي للسماح بتمرير قرارات طارئة بغالبية 85٪، في محاولة للابتعاد عن الجمود الذي أعاق عمليات الإنقاذ في وقت سابق.

من أين ستأتي الأموال؟

● أموال الإنقاذ ستأتي من بيع سندات مضمونة من قبل دول منطقة اليورو. ويتم شراء هذه السندات من قبل مجموعة المستثمرين، يمكن أن تشمل دولا مثل اليابان، في مقابل الفائدة. ومن ثم فإن الأموال التي تم جمعها من السندات ستقرض لدول منطقة اليورو المتعثرة.

وقد أنشئ صندوق الإنقاذ الأوروبي على عجل بعد محاولات إنقاذ اليونان في مايو 2010، وكان المقصود أن يكون مؤقتا. غير أن قدرته الإقراضية تعززت من 250 مليار يورو، لتصبح 440 مليار يورو.

ما العقوبات التي ستفرض على الدول التي تخرق الاتفاق الجديد؟

● يقول الاتفاق إن هناك «عواقب تلقائية» ستتعرض لها الدول غير الملتزمة بما في ذلك احتمال فرض عقوبات عليها إذا ما تجاوز سقف العجز في الميزانية حاجز الـ 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

التشريع الذي من المقرر أن يدخل حيز التنفيذ الأسبوع المقبل، وفرض عقوبات مالية تدريجية على تلك البلدان التي تنتهك هذه التشريع وتتخطى السقف المسموح.

ما العواقب بالنسبة للأسواق المالية؟

● تباينت ردة فعل الأسواق العالمية بعد أن تم كشف النقاب عن الاتفاق، إذ يقول المحللون إن الوقت وحده كفيل بمعرفة مدى نجاح الاتفاق. ويمكن للخطة تلك جلب الاستقرار على المدى القصير ولكن التجربة السابقة بشأن تخفيف أزمة اليورو توضح أن هدوء الأسواق أيضا يمكن أن يكون قصيرا.

وتقول اليزابيث أفسيث المحللة بشركة «إيفوليوشن سيكيوريتز»، «إن نجاح الاتفاق يعتمد على ما إذا كانت الأسواق تصدق فعلا أن ساسة أوروبا سوف يتمسكون بتشديد الرقابة المالية.

وهل وافق الجميع على الاتفاق؟

● لا، لم يوافق الجميع، لقد كانت المحادثات مشحونة، والنتيجة أن الصفقة هذه يمكن أن تصبح واحدة من القضايا المثيرة للانقسام بين دول لاتحاد الأوروبي الـ 27 أكثر من أي وقت مضى.

بعض دول الاتحاد الأوروبي رفضت التنازل عن مزيد من الصلاحيات للسلطات الاتحاد الأوروبي المركزية، وهددت بالانسحاب. البعض يقول إن هذا سوف يؤدي إلى وجود مستويين في الاتحاد الأوروبي.

من الذي وافق، ومن الذي رفض؟

● وقعت جميع دول منطقة اليورو الـ 17 وست دول أخرى من دول الاتحاد الأوروبي من خارج منطقة اليورو على الاتفاق. وفي البداية ساور الشك أربع دول، قالت إن الاتفاق يجتاح بعض الأسس التي أقيم عليها الاتحاد الأوروبي.

وأبلغ رئيس الوزراء السويدي فريدريك راينفيلدت شبكة CNN بأنه ليس لديه تفويض لتغيير المعاهدة. ولكن، إلى جانب المجر وجمهورية التشيك، قال إن بلاده ستترك الباب مفتوحا، في انتظار مناقشة برلمانية.

أما بريطانيا، يقودها رئيس الوزراء ديڤيد كاميرون، كانت الوحيدة من بين دول الاتحاد الأوروبي التي رفضت التوقيع، إذ قال كاميرون إن المعاهدة فشلت في الحفاظ على صوت بريطانيا في القرارات السياسية الحاسمة ضمن السوق الأوروبية الموحدة وقطاع الخدمات المالية.

وقال كاميرون إنه اعترض على نحو فعال على الاتفاق الأصلي، ما اضطر المستشارة الألمانية انجيلا ميركل والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إلى المضي قدما في المعاهدة التي ستكون خاضعة للوائح الاتحاد الأوروبي.

هل هذه هي بداية النهاية للاتحاد الأوروبي كما نعرفه؟

● كشف محاولات إقرار الاتفاق عن انقسامات عميقة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أبرزها بريطانيا وبقية الكتلة.

وهذا يمهد الطريق لسلسلة من التحديات القانونية، فبريطانيا تسعى جاهدة لضمان أن الاتفاق الجديد لا يؤدي إلى إعادة هيكلة بالجملة للاتحاد الأوروبي.

ومع إصرار بريطانيا على أن يعمل الاتفاق بعيدا عن آليات الاتحاد الأوروبي، يمكن أن تكون هناك رغبة بين بقية أوروبا في إدارة ظهرها للمملكة المتحدة، وتركيز الموارد داخل ناديها الجديد.

إذن، هل حل هذا الاتفاق الأزمة؟

● لم تنته الأزمة الأوروبية حتى الآن، فالمعاهدة الجديدة ليست نهائية حتى نهاية شهر مارس عام 2012، وبعد ذلك ينبغي التصديق عليها من قبل جميع الدول المشاركة، وبعيدا من محاولات بريطانيا والمجر والسويد وجمهورية التشيك لعرقلتها، فإن نظرة قاتمة للاتحاد الأوروبي واليورو لاتزال كامنة في الأفق.

ومن الناحية المثالية، فإن الجميع سيلتزم بالقواعد الجديدة، وسيتم منح البلدان التي تتطلب عمليات إنقاذ الطارئة المساعدة، والسماح للاتحاد الأوروبي بتجاوز مشاكل ديونه ببطء.

والخطر هو أنه مع تدابير التقشف التي لا تحظى بشعبية سياسية، فإن تشديد الرقابة على الاقتراض الحكومي الجديدة سيصبح غير قابلة للتطبيق، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تبخر ثقة المستثمرين، وانهيار البنوك المكشوفة على الديون، وإفراغ خزائن الحكومة، وانخفاض أسواق الأسهم.

الإعلام الغربي يتساءل: هل تمكنت القمة الأوروبية من إنقاذ المنطقة من الأزمة؟

بروكسل ـ كونا: قالت وسائل الإعلام الغربية عن القمة الأوروبية التي عقدت اخيرا انها تجمع «حاسم» لإنقاذ منطقة اليورو من الانهيار إلا ان نتائج المحادثات الماراثونية التي استغرقت طيلة الليل لم تلامس الواقع كما انها لم تكن مناسبة لإيجاد حل سريع لتصاعد أزمة الديون الأوروبية.

غير ان القمة الأوروبية وضعت المملكة المتحدة في مرمى نار الزعماء الأوروبيين والإعلام باعتبارها مفسدة للوحدة الأوروبية لرفضها تغيير المعاهدة الأوروبية الرامية الى خلق وحدة مالية.

وقالت صحيفة «لوموند» ان أوروبا المؤلفة من 27 عضوا انتهت مبينة ان تحييد المملكة المتحدة عن المنطقة سيخلق قوتين اوروبيتين وهو امر اعتبرته منطقيا بما ان البريطانيين لا يعتقدون بالفكرة الأوروبية.

من جهتها قدمت صحيفة «ال بايس» الاسبانية التعازي بسيادة أوروبا قائلة ان السيادة في المنطقة في حال حداد.

ويعتري المحللون الشكوك حول ما اذا كانت الاتفاقات الأخيرة كافية لحل الأزمة المالية الراهنة في أوروبا.